

بين الحكم في القاهرة و«الإخوان المسلمين». كلا الطرفين يقدم لأحدة اتهامات طويلة بحق الآخر، عنوانها جرّ البلد إلى فتنة دهوية كبيرة، مع أن أياً منهما لم يقدم استنادات قوية تثبت روايته. ما بين «شتات الإخوان» و«بيروقراطية النظام»، وبين الرهان على الموقف السعودي، يمكن استعراض الأزمة كما يأتي:

الجماعة: يريدون تصفية مرسى... وقتلنا دليلاً «تجذراً»

عن «عدم رضى أحد أجنحة النظام العسكري عن المخطط الدموي للاقتحام وتصفية المعتقلين»، مضيفاً: «المخطط الذي نسب إلى مصادر مطلعة وهو تقرير أممي بامتياز، تطرق إلى أبعاد أخرى منتظر حدوثها، مثل انفجارات تستهدف سفارات ومناطق سياحية وأخرى حيوية، واغتيالات ستناول شخصيات سياسية وإعلامية ودينية واقتصادية وغير ذلك».

بذلك، فإن «الإخوان» اعتبرت أن هذا المخطط فضحه إعلام النظام بنفسه، ثم جاء تصريح القيادي في «الإخوان» جمال حشمت، الذي أعلن فيه أن «العسكر والداخلية تعد لفتح السجون مرة أخرى لقتل المعتقلين». وكتب حشمت عبر حسابه الشخصي على «تويتر»: «هم يعدون العدة لتكرارها، لكن لقتل المعتقلين... باختصار، هم يتحملون مسؤولية الحماية».

وقبل أيام، رأّت الجماعة أن مقتل ستة أشخاص من معارضي النظام، في جمعة العيد، ليس إلا «رد فعل انتقامي من القتل» (في إشارة إلى قوات الأمن المصرية)، على تجذير الإخوان في المجتمع والتفاف الجماهير الغاضبة حولها. وأضاف بيان لـ«الإخوان»، إن الجماعة طالبت «الثوار بالدفاع عن أنفسهم في حال الاعتداء على تظاهراتهم السلمية».

إلى ذلك، قال السفير المصري لدى الجزائر عمر أبو العيش، في نفي هو الثاني من نوعه بعد رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» خالد مشعل، إن سلطات بلاده لم تلق طلباً جزائرياً بالوساطة بخصوص الحكم بالإعدام الصادر بحق محمد مرسى.

المحاولة الثالثة للتصفية عبر العيب بالملف الطبي للرئيس». أما قصة «الافتضاح الإعلامي»، فهي منسوبة إلى صحيفة «الوطن» المصرية، التي تتهمها الجماعة بأنها مقربة من جهاز «المخابرات العامة» ونقلت تلك المواقع أنه في العدد الصادر في السابع عشر من الشهر الجاري، قالت الصحيفة إن «الإخوان يستعدون لاقتحام السجون وتهريب الرئيس محمد مرسى وقادة جماعة الإخوان». وأضافت عن «الوطن»: «عناصر من التنظيم الدولي للإخوان عقدوا اجتماعاً في أحد فنادق مدينة إسطنبول قبل نحو خمسة أيام بهدف الاتفاق على التحركات خلال المدة المقبلة

بعد «الافتضاح الإعلامي» جاءت المحاولة الثالثة للتصفية عبر العيب بالملف الطبي

للإضرار بمصر وباستقرارها، وتم الاتفاق على ما سموه خطة تحرير الأبطال، وهي خطة تم وضعها لاقتحام السجون وتهريب محمد مرسى وعدد من قادة الإخوان، على أن يكون التدريب والتجهيز لذلك بمساعدة أجهزة مخابرات دولية»، ناقلة عنها أنها قدرت عدد المسلحين بنحو ستين، وأن موعد التنفيذ هو منتصف أيلول المقبل. وقد رجب مرسى بذلك، طالباً تنفيذ الخطة قبل «صدور حكم نهائي بإعدامه».

في الوقت نفسه، تداولت المواقع الإخوانية وما حولها تصريحاً منسوباً إلى كاتب يدعى جمال سلطان، قالت إنه رئيس تحرير صحيفة «المصريون»، وكشف فيه

التعجيل في تنفيذ أحكام الإعدام واعتراضات سعودية على هذا السيناريو كسيناريو أول، الجأ العسكر إلى وسيلة أخرى تبرر لهم تصفية الرئيس عبر صناعة فوضى أو مسرحية هرب من السجن، على غرار خطة حبيب العادلي بفتح السجون إبان ثورة يناير لإثارة الفوضى في البلاد».

وراح الموقع يستدل بغياب مرسى قبل يومين عن «جلسة المحاكمة في هزلية التخابر مع قطر لأسباب صحية، ما يثير مخاوف على صحة أول رئيس مدني منتخب ديموقراطياً في تاريخ مصر القديم والحديث»، ونقلت أن «محكمة جنابات القاهرة قررت تأجيل المحاكمة المتهم فيها الرئيس و10 من قادة الإخوان إلى 2 آب المقبل بحجة عذر حضور الرئيس مرسى من محبسه، وزعمت أن الطبيب أوصى بعدم خروج الرئيس لإصابتها بانخفاض مستوى السكر، وقدمت مستنداً رسمياً بذلك من الطبيب المختص».

من هنا، انطلقت قناة «مكلمين» الإخوانية لتتحدث من أن غياب مرسى يعود إلى «إصابته بوعكة صحية لأن المكان المحتجز فيه يشهد قصوراً طبياً شديداً، كما لا توجد استجابات من مصلحة السجن لتقديم رعاية طبية تليق به».

وتظهر في غالبية الروايات أن ثمة رهاناً إخوانياً على «اختلاف في وجهات النظر (من طرف مصر) مع الممول السعودي»، لذا «تم التفكير في موضوع التصفية في إطار تمثيلية الهرب الثاني، وبعدها أخفقت المحاولة بسبب افتضاحها إعلامياً، جاءت

القاهرة - الأخبار

تراهن جماعة «الإخوان المسلمين»، بوضوح، على أن بقاء الرئيس المصري الأسبق والمنتمي إليها، محمد مرسى، في السجن، هو ورقة ضغط محلية ودولية على النظام المصري. وترى أن أي مساس بمرسى سوف يقلب الطاولة على رأس عبد الفتاح السيسي ومن حوله. لعل في ذلك شيئاً من الصواب لو نظرنا إلى ما لهذه الخطوة من تأثيرات، والفارق بين الضغط بالاعتقال أو بالإعدام. لكن إجراءات التقاضي الطويلة في مصر والحسابات السياسية داخلياً وخارجياً تؤكد أن تطبيق حكم إعدام بحق مرسى، أو المرشد العام محمد بديع وأي قادة على مستوى عال، لن يكون قريباً.

تأسيساً على ذلك، ترى «الإخوان» أن النظام قد يسعى إلى «حيلة» أخرى «يصفى» فيها مرسى ومن معه داخل السجن، عن طريق الانتحار أو السم، أو حتى سيناريو «الهرب الثاني» الذي يقضي بإدخال عناصر لتحرير الرئيس الأسبق من السجن، ثم قتلهم جميعاً.

نظريات كثيرة راجت في الأيام الأخيرة، وضجت بها مواقع إخوانية وأخرى - منها صحف - محسوبة على النظام. فالأولى، كموقع «إخوان الدهليقية»، ترى أن «فشل محاولة قادة الانقلاب عبر



كان ثمة إعلان إخواني بأن ما يحدث في سيناء سينتهي عندما يتراجع عبد الفتاح السيسي عن «انقلابه العسكري»، (أي بي إيه)

الفرصة الأخيرة لـ«حماس» انتهت؟

أحمد... الجبير، زيارة حماس لم تكن سياسية (أضرب)



المصري سامح شكري، بالقول إن وفد «حماس» لم يزر المملكة لأمر سياسي تخص المصالحة مع مصر. وأضاف الجبير: «كان هناك مجموعة من أعضاء حماس جاؤوا إلى مكة المكرمة لأداء العمرة، وهي من حق جميع المسلمين».

وتابع: «خلال وجودهم في مكة قاموا بصلاة العيد، ولكن لم يكن هناك اجتماعات... الأنباء التي تداولتها الصحف كان مبالغاً فيها، وموقف المملكة تجاه مصر لم يتغير، وموقف السعودية بالنسبة إلى حماس لم يتغير، وموقف المملكة لدعم السلطة تماماً كموقفها من دعم جهود مصر للحفاظ على أمنها».

وكان رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، خالد مشعل، قد وصف في حديث صحافي زيارته للسعودية بأنها «خطوة على الطريق في الاتجاه الصحيح»، مؤكداً أن «حماس طرقت ولا تزال تطرق كل الأبواب العربية والإسلامية من أجل فلسطين»، وموضحاً في الوقت نفسه أن «حماس لا تستغني عن أحد، ولا تخوض

والأهم، أن هذه المصادر تؤكد أن مصر لم تعد ترى في «حماس» تهديداً لأمن سيناء واستقرارها في هذه المرحلة، لكنها تتساءل عن إمكانية «نجاح حماس في استغلال الفرصة الأخيرة».

في هذا الوقت (الأخبار، الأناضول)، نفت «حماس» طلبها وساطة الرياض بينها وبين القاهرة. وقال القيادي في الحركة إسماعيل رضوان، إن «حماس لم تطلب وساطة السعودية، للتواصل مع مصر... الحركة تتواصل مباشرة مع السلطات المصرية، والعلاقة بيننا جيدة، ولا تحتاج إلى أي وساطة».

وأضاف: «هناك حوار لا ينقطع بيننا وبين المسؤولين المصريين، للتباحث في الملفات كافة، وأبلغنا أن الأحداث الأمنية الدائرة في سيناء هي السبب المباشر في إغلاق معبر رفح».

ونفى رضوان أن تكون زيارة وفد «حماس» للسعودية على حساب علاقتها مع أطراف ودول أخرى، كإيران، وذلك في وقت فاجأ فيه وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، خلال مؤتمر مشترك مع نظيره

الأخيرة حول التحركات الحدودية، واختفاء النبرة الاعتراضية للحركة على التشديد على الحدود وتكثيف التحركات العسكرية المصرية. وفق مصادر رسمية في القاهرة تحدثت إلى «الأخبار»، فإن العقبة الوحيدة الآن هي تحقيق مصالحة حقيقية بين الحركة والسلطة من أجل تنظيم فتح معبر رفح وإدخال المساعدات إلى القطاع من الجانب المصري، في ظل أن القاهرة قررت في الأشهر الماضية فتح المعبر استثنائياً لمدد (هي الأطول منذ نحو عامين)، مدعوماً كل ذلك بمبادرات الصلح والتعاون المشترك.

وتضيف المصادر أن ثمة رغبة في «علاقات جيدة مع حماس بغض النظر عن أخطائها، السابقة وهو تحرك مدعوم بتحسين العلاقات مع العناصر الفعالة في دول الجوار، لكن دون تنازلات جديدة للحركة، خاصة أن قيادتها أظهرت أخيراً مرونة كبيرة وتقديراً للموقف المصري برغم تعارضه أحياناً مع الموقف القطري الذي يدعم الحركة مالياً وسياسياً».

تقول القاهرة إنها منحت في المدة الماضية ما يمكن تسميته «فرصة أخيرة» لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» لإثبات حسن نياتها، في مقابل دعم مصري لقطاع غزة، مشروط بتحسين موقف الحركة سياسياً لدى السلطة الفلسطينية والقبول بتسويات لحكومة وحدة وطنية جديدة. وكان ذلك استناداً إلى إشارات إيجابية أصدرتها «حماس» إلى القاهرة، وهي مرتكزة على قبول الحركة التفاوض عربياً باسم غزة في الحرب الأخيرة، وما بعدها، وهو أمر عزز علاقة قيادات الحركة بقيادة المخابرات العامة والحربية.

وميدانياً، كانت إجراءات الجيش المصري على الحدود وتهجير سكان رفح المصرية من دون رد فعل من «حماس»، بل تعهد الأخيرة وقف الأنفاق والتوقف الكامل عن استخدامها بصورة معلنة ورسمية، سبباً في زيادة الثقة بين الجانبين، خاصة مع تبادل «حماس» - كما تقول مصادر مصرية - معلومات مع الأجهزة الأمنية في الشهور